

جرى الحديث بيننا بمودة بل وبصراحة

أ. د. إبراهيم محمد عبد الله (*)

أجاز أحد الباحثين المعاصرين^(١) أن يُستخدم هذا الأسلوب، فيُجمع بين بل والواو، فيقال: لم يستقبلنا المدير فقط بل وأكرمنا، وظهر له «صحة استعمال حرفي بل والواو متتابعين»، ورأى أنهما يؤتى بهما «للدلالة على الاستدراك والإضافة»^(٢).

وجاء بتعليل نحوي وذكر أن بل حرف إضراب، وساق كلام الأستاذ عباس حسن مستعيناً به فقال ناقلاً: «فإن تلاها [أي بل] جملةً كان معنى الإضراب إمّا الإبطال، مثاله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦/٢١]، أي بل هم عباد، وإمّا الانتقال من غرض إلى آخر، ومثاله: ﴿قَدَّأَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [١٤] و﴿ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [١٥] بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيٰوةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤-١٦]، وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح.. وإن تلاها مفرد فهي

(*) أستاذ النحو والصرف بقسم اللغة العربية في كلية الآداب - جامعة دمشق.

وردت المقالة إلى مجلة المجمع بتاريخ ٣٠ / ٥ / ٢٠١٨ م.

(١) انظر نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق: ٢٠٤. = يريد الكاتب النشرة التي ضمت قرارات الألفاظ والأساليب التي اتخذتها لجنة اللغة العربية وعلومها في المجمع عامي ٢٠١٥-٢٠١٦. والقرار الذي يعقب عليه الكاتب هنا رقمه فيها: ٢٠٤ = المجلة.

(٢) انظر نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق: ٢٠٤.

عاطفة نحو: «قام زيد بل عمرو»^(٣)، وعقب الباحث على هذا الكلام فقال: «ويعني هذا أن (بل) في مسألتنا حرف انتقال وابتداء».

استتاجه هذا غير صحيح لأن كلام الأستاذ عباس على (بل) التي يتلوها مفرد أو جملة ولا فاصل بينها وبين هذين، ومسألة الباحث فصل فيها بين (بل) وما يليها بالواو، وما قاله الأستاذ عباس قاله ابن هشام^(٤).

قول الباحث: (بل) حرف انتقال وابتداء، هي حرف انتقال لأنها تفيد الانتقال من غرض إلى غرض كما قال ابن هشام^(٥)، وهذا تفسير معناها، أما إعرابها فهي حرف ابتداء.

ورجح أن تكون الواو في مسألته زائدة، وأجاز أن تكون عاطفة، وقدّر فعلاً محذوفاً في الجملة التي أجازها، وقال: «أما الواو فهي زائدة على الأرجح، على أن الزيادة هنا - كما في معظم حالاتها - هي لتوكيد المعنى وتوسعته، فقولنا: استقبلنا المدير بل وأكرمنا، لا يعني الإبطال بل الانتقال، أي تجاوز فضل المدير الاستقبال إلى الإكرام، وإذا حُمِلت على العطف فيمكن أن يكون العطف على محذوف، فيكون التقدير استقبلنا المدير بل تفضل علينا وأكرمنا، والعطف على محذوف كثير في العربية»^(٦).

فالواو في مسألته زائدة على الأرجح، وإذا كانت كذلك فما إعراب (بل) عنده؟ إنه ذكر أنها حرف ابتداء، ما هذه الجملة التي تبدأ بحرف ابتداء وحرف زائد؟ وهل يتجاوز حرفان أولهما للابتداء والثاني زائد؟ سيأتي حديثٌ عن زيادة الواو بعد قليل.

(٣) النحو الوافي: ٦٢٧/٣.

(٤) انظر المغني: ١٥١-١٥٢.

(٥) انظر المغني: ١٥١-١٥٢.

(٦) نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق: ٢٠٤.

وذهب الباحث إلى كلام الأستاذ عباس حسن محتجاً به، وقال: وقد نصَّ الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي [٦٢٧/٣] على زيادة الواو بعد (بل)، وعدَّ من المسموع الفصيح زيادة الواو بعد (بل)، كالتي في قول علي رضي الله عنه: «إنما يحزن الحسدة أبداً لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط بل ولما ينال الناس من الخير»^(٧).

من المعروف أن كلمة (نصَّ) عندما تستعمل يستفاد منها معنى الجزم والبت والقطع، والأستاذ عباس لم ينصَّ على زيادة الواو بعد بل كما ذهب إليه الباحث، ولم يعد هذا الاستعمال من المسموع الفصيح كما قال الباحث أيضاً، وهذا كلام الأستاذ عباس فلينظر فيه: ورد قليلاً في المسموع الفصيح زيادة الواو بعد بل كالتي في قول علي رضي الله عنه: «إنما يحزن الحسدة أبداً لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط، بل ولما ينال الناس من الخير»^(٨).

فالأستاذ لم ينصَّ ولم يجزم، إنما اكتفى بحكاية قول لسيدنا علي رضي الله عنه، وحكم على زيادة الواو بعد بل بالقلة، ولم يجز القياس عليه لأنه موغل في الندر، قال: «والأحسن عدم القياس على هذا لندرته البالغة»^(٩)، وقال معقّباً على قول سيدنا علي في الحاشية: «أمّا في غيره من كلام المولدين الذين يُستأنس بكلامهم، ولا يُستشهد به فكثيرة الورود فيه كثرة لا تغير الحكم السالف»^(١٠).

لم يخالف الأستاذ علماء اللغة إذ نبّه على النادر، وحظر القياس عليه، ورأى رأيهم في أن كلام المولدين لا يحتج به في اللغة، ولا يصلح أن يُتخذ

(٧) نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق: ٢٠٤.

(٨) النحو الوافي: ٦٢٧/٣.

(٩) المصدر السابق: ٦٢٧/٣.

(١٠) المصدر السابق: ٦٢٧/٣.

دليلاً على الاستعمال اللغوي، وإنما يُستأنس به ، وأشار إلى كثرة ورود الواو بعد بل في كلام هؤلاء المولدين، ولكن هذه الكثرة لم تؤثر في حكمه الذي أطلقه على هذا الاستعمال، وهو «الأحسن عدم القياس عليه»^(١١). ولعل في قول الأستاذ: «في المسموع الفصيح» ما يُتعلق به في إجازة هذا الاستعمال، ولكنه قدّم بقوله: «ورد قليلاً في المسموع الفصيح»، والقليل ولو كان مسموعاً فصيحاً لا يُقاس عليه. وساق الباحث بيت أبي نواس:

ما حَجَّتِي فيما أتيت وما قولي لرَبِّي بل وما عذري

واستأنس به وبأقوال لابن حزم وللبيروني ولابن كثير جاء فيها استخدام الواو بعد بل، ولم يقع خلاف في الاستئناس بها^(١٢).

ثم اقتبس نصّاً من كتاب (نحو إتقان الكتابة العلمية) في سياق استئناسه، وهو: «وقد تزايد الواو بعد بل فتفيد هذه الأداة الجديدة (بل و) الاستدراك مع الإضافة، وقد استعملها الأقدمون منذ القرن الهجري الثاني، واستعملها ابن الرومي وابن سينا وابن رشد وابن خلدون وابن الجزري وكثير غيرهم»^(١٣).

لم يُعقّب الباحث على هذا النص الذي استأنس به على صحة الاستعمال اللغوي الذي نحن بصده، إذ لا بدّ من التنبيه على أن هؤلاء الذين ساق أسماءهم ممّن لا يُحتجّ بكلامهم في اللغة، ولا بد أيضاً من الوقوف عند قوله: «وقد استعملها الأقدمون منذ القرن الهجري الثاني» وتمحيصه، فقد يُظنّ أنّ بعض علماء العربية ممّن يُحتجّ بكلامهم وتوفّوا في القرن الهجري الثاني قالوا

(١١) النحو الوافي: ٦٢٧/٣.

(١٢) انظر نشرة مجمع اللغة العربية: ٢٠٤.

(١٣) انظر نشرة مجمع اللغة العربية: ٢٠٤.

بهذا الأسلوب، والأمر على غير هذا، وكان عليه أن يعرض هذه الأداة الجديدة على كتب أحرف المعاني، ويحدد مكانها فيها، وينظر في مقدار صحتها واستعمالها في فصيح الكلام، وفي ورودها في تلك الكتب.

لم يقل أحد من النحويين: إن في العربية أداة هي (بل و)، وكيف تأتي لهذه الأداة الجديدة أن تجمع معني الاستدراك والإضافة، ومن أي كلام استُفيد هذان المعنيان؟ أمّن كلام فصيح معتدّ به في الاحتجاج أم من غيره؟ وما إعرابها؟ لم يرد في القرآن الكريم استعمال الواو بعد بل، ولا في أشعار مَنْ تُوخذ منهم اللغة ويحتج بكلامهم، ولم يذكره النحاة الذين نعول على أقوالهم ومذاهبهم، وإنما جاء في كلام المولدين الذين لا يحتج بكلامهم في اللغة.

وقد كان قد رجح لدى الباحث أن الواو زائدة، وأجاز أن تكون عاطفة، ورأى أن (بل) حرف انتقال وابتداء، والنص الذي استعان به يشير إلى أن (بل و) أداة نحوية جديدة، فهل يسوغ أن تحمل هذه الأداة على أنها جزءان، ويُعرب كلُّ جزء منها إعراباً يختصُّ به؟

وقد أشار د. أحمد مختار عمر إلى أنه «يمكن تصحيح هذا الاستعمال اعتماداً على وروده في كلام الفصحاء، ومنه قول الإمام علي كرم الله وجهه: «إنما يحزن الحسدة أبداً لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط بل ولما ينال الناس من الخير»، وقد أجاز مجمع اللغة المصري هذا التركيب على اعتبار الواو زائدة على رأي الكوفيين»^(١٤).

استشهد الباحث والأستاذ عباس حسن ود. أحمد مختار عمر بقول الإمام علي رضي الله عنه، وهذا القول لا يصلح للاستشهاد به لأنه مما نُسب إلى الإمام، ومما لم يثبت أنه من كلامه^(١٥).

(١٤) معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي: ١/ ١٩٢.

(١٥) انظر شرح نهج البلاغة: ٢٠/ ٣٣٢.

إن نسبة زيادة الواو إلى الكوفيين في حاجة إلى نظر، فلا تزداد عند الفراء وأبي بكر الأنباري إلا مع (حتى إذا) و(لَمَّا)، وظاهر كلام ثعلب أنها تزداد مع (حتى إذا)، ولم يُجزِ البصريون زيادتها^(١٦)، فزيادة الواو عند الفراء وثعلب وأبي بكر الأنباري مشروطة كما سلف لا مطلقة، والاستعمال اللغوي الذي نحن بصدده ليس فيه تلك الشروط التي اشترطوها.

إن التركيب اللغوي الذي يجمع بين بل والواو ليس له سند لغوي يعضده ولا شاهد يعوّل عليه، وما قيل في الاستدلال على جواز استعماله لا يجوز الاحتجاج به والركون إليه.

* * *

المصادر والمراجع

- الأُمالي لابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق ثلة من الأساتذة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

(١٦) انظر الكتاب: ٣/١٠٣، ومعاني القرآن للفراء: ١/١٠٧، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٠٦، والمقتضب: ٢/٨٠-٨١، ومجالس ثعلب: ٥٩، وشرح السبع الطوال: ٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٠/١٣٧، وشرح اللمع لابن بَرّهان: ٢٤٥-٢٤٦، وأُمالي ابن الشجري: ٢/١٢٠-١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٧٠-١٧١.

- شرح اللمع، لابن برهان، تحقيق د. فائز فارس، ط ١، ١٩٨٤.
- شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، ١٩٦٦.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، ط ١، ١٩٨٥.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، للدكتور أحمد مختار عمر، الناشر عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٨.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ١٩٦٤.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- النحو الوافي، لعباس حسن، الناشر دار المعارف، ط ١٥.
- نشرة مجمع اللغة العربية بدمشق.

* * *

تعقيب لجنة اللغة العربية على مقالة الدكتور إبراهيم عبد الله

من المناسب أن نبين للقارئ أنّ الرأي الذي تعقبه الكاتبُ في هذه المقالة، وسعى إلى نقضه، هو رأي لجنة اللغة العربية وعلومها في مجمع اللغة العربية بدمشق، الذي بنته على مذكرة عرضها عليها في ذلك أحد أعضائها لبيان رأيها؛ فما كان منها إلّا أن أقرت ذلك، وأصدرت عام ٢٠١٥ قراراً ينصّ على «صحة استعمال حرفي «بل» والواو [بل و] متتابعين للدلالة على الاستدراك والإضافة».

حتى إذا عقد مجمع اللغة العربية بدمشق في ١/٣/٢٠١٧ ندوةً لمناقشة ما صدر عن لجنة اللغة العربية وعلومها من قرارات في الألفاظ والأساليب عامي ٢٠١٥-٢٠١٦، رأى بعضُ من كان في الندوة من الباحثين الفضلاء الذين لا يحسبون البحر في قمقم، ولا يهملون ما كان بعد زمن الاحتجاج من ألفاظ وأساليب = تركّ تخريج هذا الاستعمال على زيادة الواو، والانصراف إلى تخريجه على حذف المعطوف عليه بالواو، وهو ما استحسنته اللجنة، واعتمده واقترت عليه، وأعلنته في قرارها الذي نصّت فيه على «صحة استعمال حرفي «بل» والواو (بل و) متتابعين للدلالة على الاستدراك والعطف والتوكيد، على تقدير أنّ الواو عاطفة على مقدّر يدلّ عليه الكلام». وقد وافق مجلس المجمع على ذلك، وأيده مؤتمر المجمع العاشر المنعقد فيما بين ٢٦ و٢٨/٢/٢٠١٩.

واللجنة تؤمن - إذ ترى صحّة هذا الاستعمال - بأنّ اللغة العربيّة لم تنته حين ولّى زمن الفصاحة الأولى، وأنّ نهر العربية المعطاء العظيم لا تجفّ ينابيعه إذا انقضت أيام الأولين، وأنّ ما كان بعد زمن الاحتجاج ممّا ولّده القدماء والمحدثون يُقبَل منه ويوسَم بالصحّة ويُباح استعماله ما لم يعارض قواعد اللغة العربية وأصولها، وما يمكن تخريجه على وجه مقبول جائز. وحذف المعطوف عليه بالواو مع بقاء المعطوف، إذا عُلِمَ المحذوف، ودلّ عليه الكلام، سائغٌ مقبول، نصّ على جوازه جماعة من العلماء، وخُرج عليه قدرٌ صالح من كلام العرب الصحيح الفصيح. فلا ضير من الإفادة منه في توجيه الكلام عليه، وحمله عليه ما أمكن.

والظاهر أنّ اجتماع «بل» والواو في هذا الاستعمال على التقدير الذي قدرناه دالٌّ على ما لا يدلّ كلُّ حرفٍ منهما على حدة. ففي قولك: «كان الخطاب بليغاً بل مقنعاً» تزكُّ الحكم على «الخطاب» بالبلاغة، وانتقال إلى الحكم عليه بالإقناع. وفي قولك: «كان الخطاب بليغاً ومقنعاً» جمعٌ بين صفتي البلاغة والإقناع في الحكم على «الخطاب».

أمّا قولك: «كان الخطاب بليغاً بل ومقنعاً» المبنيّ على تقدير: بل كان بليغاً ومقنعاً = ففيه إثبات الحكمين: البلاغة والإقناع، مع تأكيد الصفة الأولى «البلاغة» بالمعطوف عليه المقدّر، ومزيد اهتمامٍ بالمعطوف بالواو: (الصفة الثانية = الإقناع).

ومن هنا ليس لنا أن ندّعي أن الدلالة واحدة في هذه الصور الثلاث، وأنّ المعنى المقصود من الجمع بين هذين يمكنُ الدلالة عليه بحذف الواو والاكتفاء بـ«بل» وحدها كما يرى الذين يغلطون هذا الاستعمال.

وإلى هذا من الواجب أن ننبه الكاتب على بعض ما وقع في مقاله:

• استوقف الكاتب قولَ عضو اللجنة في مذكرته: «وقد نصَّ الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي [٦٢٧/٣] على زيادة الواو بعد (بل)، وعدَّ من المسموع الفصيح زيادة الواو بعد (بل)، كالتي في قول علي رضي الله عنه: «إنما يحزن الحسدةُ أبداً لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط بل ولما ينال الناس من الخير أيضاً...».

وهو ما عقبَ عليه الكاتب في هذه المقالة بقوله: «...أنَّ كلمة (نصَّ) عندما تُستعمل يُستفاد منها معنى الجزم والبتّ والقطع، والأستاذ عباس لم ينصَّ على زيادة الواو بعد بل كما ذهب إليه الباحث، ولم يعدَّ هذا الاستعمال من المسموع الفصيح كما قال الباحث أيضاً».

ثمَّ نقل الكاتب كلام صاحب (النحو الوافي) بنصّه، قال: «وهذا كلام الأستاذ عباس فليُنظر فيه: ورد قليلاً في المسموع الفصيح زيادة الواو بعد «بل» كالتي في قول علي رضي الله عنه: «إنما يحزن الحسدةُ أبداً؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط، بل ولما ينال الناس من الخير...».

ثمَّ عقبَ عليه بقوله: «فالأستاذ لم ينصَّ ولم يجزم، إنما اكتفى بحكاية قول سيّدنا عليّ رضي الله عنه، وحكم على زيادة الواو بعد «بل» بالقلّة، ولم يُجز القياس عليه؛ لأنّه موغل في الندرة. قال: «والأحسن عدم القياس على هذا؛ لندرته البالغة...». وقال - أي: الأستاذ عباس حسن - معقباً على قول سيّدنا عليّ في الحاشية: «أمّا في غيره من كلام المولدين الذين يُستأنس بكلامهم ولا يُستشهد به، فكثيرة الورود فيه كثرة لا تغيّر الحكم السالف».

وكان ممّا قاله الكاتب أيضاً في مقالته تعقيباً على قول عباس حسن: «ولعلّ في قول الأستاذ: «في المسموع الفصيح» ما يُتعلّق به في إجازة هذا الاستعمال، ولكنه قدّم بقوله: «ورد قليلاً في المسموع الفصيح»، والقليل، ولو كان مسموعاً فصيحاً لا يقاس عليه».

هذا كلام الكاتب سقناه بتمامه، ولم نفرط بشيء مما قاله فيه، وبعضه يشهد على بعض؛ للتنبيه على ما فيه من استنتاج غريب، وتثبيح ظاهر. إن الذي يدلّ عليه كلام الأستاذ عباس حسن الذي ساقه الكاتب، وهو الذي يجب أن يفهم منه، أنّ الأستاذ عباس حسن يرى الواو بعد «بل» في هذا الاستعمال زائدة، وهذا ظاهر معلن؛ ويرى أنّ هذا الاستعمال ورد في الاستعمال الفصيح قليلاً، بل نادراً، أي: أنّه من المسموع الفصيح القليل، بل النادر؛ ولكونه كذلك كان الأحسن في رأيه ألا يُقاس عليه. وهذا منه نصٌّ صريحٌ لا ينبغي الاختلاف فيه. أم هي كلمة هذر من لاهٍ خلت من الجذّ وافترقت إلى البتّ والجزم والقطع، ونهشتها الظنون؟.

ومن ثمّ كان من الغريب أن يعلن الكاتب في مقالته، وهو يتعقب رأي عضو اللجنة في مذكرته أنّ «الأستاذ عباس لم ينصّ على زيادة الواو بعد بل كما ذهب إليه الباحث، ولم يعدّ هذا الاستعمال من المسموع الفصيح كما قال الباحث أيضاً... وأنّه لم ينصّ [على ذلك] ولم يجزم، إنّما اكتفى بحكاية قول سيّدنا عليّ رضي الله عنه،...»!

على أنّ ممّا يجب التنبيه عليه أنّ عضو اللجنة في تلك المذكرة قد أطلق حكم الأستاذ عباس حسن من إساره، وأخرجه من قيده، إذ جعله عامّاً مطلقاً، في حين أنّ الأستاذ حسن نصّ على أنّ ذلك ورد قليلاً في المسموع الفصيح. وهو ما نبّهت اللجنة عليه بعد انعقاد ندوة المجمع، فالتزم.

ثمّ كيف للكاتب أن يعلن أنّ «الأستاذ عباس لم ينصّ على زيادة الواو بعد بل كما ذهب إليه الباحث، ولم يعدّ هذا الاستعمال من المسموع الفصيح كما قال الباحث أيضاً.»، ثمّ يقول: «وحكّم على زيادة الواو بعد «بل» بالقلة،...»؛ ويقول: «ولعلّ في قول الأستاذ: «في المسموع الفصيح»

ما يُتعلّق به في إجازة هذا الاستعمال، ولكنّه قدّم بقوله: «ورد قليلاً في المسموع الفصيح»، والقليل، ولو كان مسموعاً فصيحاً لا يقاس عليه.»؟
أليس هذا في التثبيح والاضطراب - إذا جُمع بعضه إلى بعض - علماً في رأسه نار؟.

ثمّ إنّ لنا أن ننبّه الكاتب على أنّ الأستاذ عباس حسن ضبط عبارته ضبطاً يُشعر بجواز ذلك قياساً؛ إذ استعمل صيغة التفضيل في قوله: «والأحسن عدم القياس على هذا؛ لندرته البالغة.» وهذا معناه على ظاهره أنّ الجمع بين «بل» والواو في هذا الاستعمال جائز قياساً، لكنّه خلافُ الأحسن. ومن هنا نرى أنّ رأيَ صاحب (النحو الوافي) ينحطّ بهذا الاستعمال درجة في سلّم الفصاحة، ويضيقّ عليه الخناق في القياس، لكنّه لا يهوي به في جبّ المنع والتغليط.

•• تبهّ الكاتب على أنّ نسبة زيادة الواو إلى الكوفيّين على الإطلاق في حاجة إلى إعادة نظر. وهذا صحيح، وقد تبهّ على مثله غيرُ باحث. لكنّ كلام الكاتب في بعض تفاصيله لم يبلغ حدّ الأحكام، فكان من الواجب أن ننبّه على بعض ما فيه:

أ- نصّ الكاتب في مقالته على أنّ الواو لا تزداد عند الفراء إلا في جواب «حتى إذا» و«لما». وهذا ما نصّ عليه الفراء في غير موضع من كلامه في كتابه (معاني القرآن)، وهو من المتعالم عند المحقّقين من العلماء والباحثين؛ بيد أنّ الفراء خالف عن ذلك في بعض كلامه؛ إذ أجاز زيادة الواو في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أُفْتَدِيَ

قال^(١): «وقوله: ﴿وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ﴾ الواو هاهنا قد يُستغنى عنها، فلو قيل: ملء الأرض ذهباً لو افتدى به = كان صواباً.».

وقد لحظ الزجاج ذلك، وردّه بقوله^(٢): «وقال بعض النحويين: إنّ الواو مسقطة. قال: المعنى فلن يُقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو افتدى به. وهذا غلط؛ لأن الفائدة في الواو بيّنة، وليست الواو مما يلغى.».

ب- نصّ الكاتب ثمة على أنّ البصريين لا يجيزون زيادتها. وقد كان من الواجب أن يقيّد ذلك بجمهور البصريين، ويستثني منهم أبا الحسن الأخفش الذي وافق الكوفيّين في ذلك، وهو ما يدلّ عليه كلامه^(٣) في كتابه (معاني القرآن)، ونصّ عليه بعض العلماء والباحثين.

ومن أنسب ما يؤكّد هذا ويؤيّد قول جامع العلوم الباقولي تعليقاً على ما قاله المبرّد من أنّ البصريين لا يرون زيادة الواو^(٤): «وقد كان في الواجب أن يستثني أبا الحسن.».

هذا ما بدا لنا بيانه، والله أعلم، وهو يقول الحقّ، ويهدي السبيل.

لجنة اللغة العربية وعلومها

(١) معاني القرآن، الفراء، تح: أحمد نجاتي، محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط ١، ١/٢٢٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١/٤٤١، ١٩٨٨.

(٣) انظر: معاني القرآن، الأخفش، تح: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ١، ١٣٢، ١٩٩٠، ١٤٤، ١٤٧، ٤٩٧.

(٤) جواهر القرآن ونتائج الصنعة، جامع العلوم الباقولي، تح: د. محمد الدالي، دار القلم - دمشق، ط ١، ٢٠١٩، ٣/١٥١٥.